

الجهود المبذولة لحماية الغابات بعد مؤتمر ريو 1992.
Efforts to Protect the Forests after the 1992 Rio Conference.

دباب فراح أمال*

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

Fau600@hotmail.fr

- تاريخ الإرسال: 2020/12/14 - تاريخ القبول: 2020/12/18 - تاريخ النشر: 2020/12/21

الملخص: نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه الغابات في تحقيق التوازن الطبيعي والمناخي والاقتصادي والاجتماعي أصبحت من ضمن الأولويات على المستوى الدولي والوطني لكل دولة، وظهرت العديد من الجهود الدولية لحمايتها وحظر الإضرار بها لاسيما بعد مؤتمر ريو 1992، وتباينت قيمتها القانونية سواء الملزمة أو غير الملزمة من اتفاقيات وإعلانات وخطط عمل وكذلك لتكريس نظام قانوني دولي للغابات ووضع توافق عالمي للآراء في الإدارة والمحافظة والاستغلال الايكولوجي لكل أنواع الغابات.

الكلمات الافتتاحية: الغابات - الحماية - الإعلانات - الاتفاقيات.

Abstract: Because of the huge role the forests play in achieving natural balance, climate economy and social, they have become among the priorities at the international and national level for all the countries. Many international efforts have emerged to protect the forests and prevent them to be damaged, especially after what happened at the Congress of Rio in 1992. Their legal value whether binding or not binding, varied from conventions, declarations and action plan, as well as for the establishment not only an international legal regime for the forests but also a global consensus for the given opinions in management, conservations and ecological exploitation of all types of forests.

Keywords: Forests - Protection - Declarations - Conventions.

* المؤلف المرسل: دباب فراح أمال.

مقدمة:

تعتبر الغابة وسط حياة لكائنات وأصناف متعددة، إنسانية، حيوانية، نباتية، بكتيرية وعضوية كثيرة لا يمكن أن تحصى، وهذا ما يجعلها موطنًا لمجموعة من الأنظمة البيئية المتناسقة فيما بينها لاسيما الإنسان الذي تعد مصدرا أساسيا له من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية. كما أظهرت أزمات كوفيد 19 بشكل كبير أهمية الحفاظ على الغابات واستخدامها بشكل مستدام عبر الإدراك بأن صحة الناس مرتبطة بصحة النظام البيئي. حيث يعد تدهور الغابات وفقدانها أحد العوامل المساهمة في ذلك مما يحدث إضرابات في التوازن القائم في الطبيعة ويزيد من خطر وتعرض الأشخاص للأمراض المنقولة عن طريق الحيوانات¹.

فقد تضافرت العديد من الأسباب وساهمت في تدهور وانحسار الأصول الطبيعية للغابات، مابين عوامل بشرية كالقطع والقلع غير المنظم، والاستعمال والاستغلال غير الرشيد وغير ذلك من الأسباب وعوامل طبيعية كالتغير المناخي، الجفاف والتصحر وحرائق الغابات. وقد أثرت هذه العوامل بشكل مباشر على التنوع البيولوجي وأربكت مسار الهجرة الطبيعية والعادية للعديد من الأصناف الحيوانية، فيما أثرت كذلك بشكل سيئ على تموضع السكان الذين فقدوا موارد إعاشتهم، مصادر الطاقة ومواد البناء والعلاج.

وقد أشار أحدث تقرير للأمم المتحدة الصادر في 22 ماي 2020 إلى أن التقييم العالمي لموارد الغابات لعام 2020، الصادر عن الفاو، بين أنه على الرغم من تراجع معدل إزالة الغابات في العقد الماضي، لا يزال يفقد حوالي 10 ملايين هكتار كل عام من خلال التحول إلى الزراعة واستخدامات أخرى للأراضي²، أي أنه انخفض عن معدل 16 مليون هكتار سنويا، وانخفضت الخسارة الصافية لمساحة الغابات من 7,8 مليون هكتار سنويا في تسعينات القرن الماضي إلى 4,7 مليون هكتار سنويا خلال الفترة 2010-2020³.

¹ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير عن حالة الغابات في العالم 2020، "الغابات والتنوع البيولوجي والسكان"، روما، 2020، ص vi، منشور على الموقع: www.fao.org/documents/card/ar/c/ca8642ar، بتاريخ 2020/12/12.

² نفس المرجع، ص xii.

³ نفس المرجع، ص xiii.

وأمام هذا الوضع الذي آلت إليه الغابات أصبحت اليوم محور الاهتمامات الدولية، وتعالّت الأصوات المنادية بضرورة المحافظة عليها وحمايتها من التدهور، وظهرت العديد من الجهود الدولية لحمايتها وحظر الأضرار بها. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن فعالية الجهود المبذولة بعد مؤتمر ريو ودورها في حماية الغابات.

1- الاتفاقيات الدولية:

تركز الاهتمام بالغابات بصورة أعمق في مؤتمر ريو للبيئة والتنمية 1992 وبعد، أين تم التعامل مع الغابات من منظور علاقة الحفاظ على البيئة بالتنمية، إلا أنه من خلال هذا المبحث سنركز على التقدم المحرز الذي جاء بعد مؤتمر ريو فيما يتعلق بتنفيذ الحماية والحفظ والتنمية المستدامة للغابات والإدارة البيئية الدولية. حيث سنولى اهتمام خاص للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والغابات وذلك بتطرقنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وخاصة في إفريقيا، والاتفاقية الدولية للأخشاب الاستوائية لعام 1994.

1.1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

تشكل مشكلة التصحر⁴ تحديا هاما لمستقبل الكوكب الذي يتمثل سببه في اختفاء الغابات، وهو يعد أحد أخطر التهديدات التي تواجه البيئة والبقاء على قيد الحياة لأكثر من مليار شخص في 110 بلدا. كما سيكون أيضا مسؤولا عن الخسائر الاقتصادية البالغة 42 مليار دولار سنويا⁵. وتلاحظ هذه الظاهرة في أوروبا الوسطى والشرقية والبحر الأبيض المتوسط⁶ وخاصة في الأجزاء الشمالية والوسطى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية وآسيا. يمس التصحر حوالي 1.6 من سكان الأرض

⁴ يعرف التصحر بأنه تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة ونتيجة عوامل شتى طبيعية وبشرية، مما يؤدي على فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة. أنظر المادة الأولى من اتفاقية مكافحة التصحر في الدول الأكثر تضررا من الجفاف و/أو التصحر بصفة خاصة في إفريقيا في 17 يونيو 1994، تم التوقيع عليها بباريس ودخلت حيز النفاذ في ديسمبر 1996.

⁵ Centre régional de l'information de l'ONU, Bruxelles-RUNI, Disponible sur le site : <http://unic.un.org/aroundworld/unics/fr/whatWeDo/productsAndServices/newsletters/indexasp?callPage=home>, consulté le 01/009/2017.

⁶ على سبيل المثال، حول البحر المتوسط، كانت الغابات قد تدهورت منذ قرون بسبب الرعي الجائر وحركة الخشب واليوم هناك عدد قليل من المناطق الحرجية في حالتها الطبيعية. الحرائق هي واحدة من أكبر أعداء المناطق الحرجية في البحر المتوسط. تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 500 ألف هكتار يحترق كل عام، وبالتالي يمكن العثور على العديد من أمراض التربة.

(البلدان المتقدمة والنامية)؛ يتعلق الأمر ب 70% من مجموع الأراضي الجافة التي تمثل مساحة 3.6 مليار هكتار أي 1/4 من المساحة الكاملة للكرة الأرضية.⁷

يعطي الجزء الثاني من المادة 7 من اتفاقية التصحر الأولوية لإفريقيا⁸. ويتعلق المرفق الثاني بتنفيذه على الصعيد الإقليمي في آسيا، ويركز المرفق الثالث على تنفيذه من جانب المناطق في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأخيراً، يشير المرفق الرابع إلى تنفيذه على الصعيد الإقليمي لشمال البحر الأبيض المتوسط. والجانب الأكثر وضوحاً من التصحر هو تآكل التربة، وفقدان طبقة من الأراضي الصالحة للزراعة والخصبة، ويرجع ذلك إلى استخدام الأراضي من خلال أنظمة الإنتاج غير الكافية واستخدام الأراضي والسياسات وعدم وجود لوائح قانونية، نمط الزراعة والري المتبع في أنحاء كثيرة من العالم الثالث أدى إلى استنزاف المياه الجوفية وتملح الأرض، وعدم صلاحيتها للزراعة وبالتالي تصحرها، اقتلاع الأشجار بشكل عشوائي لاستعمالها في التدفئة وغير ذلك من دون تخطيط للمحافظة على الغابات والأشجار. على سبيل المثال كانت مساحة غابات أثيوبيا تبلغ حوالي 40% من المساحة الوطنية حتى وصلت إلى 3%⁹، فضلاً عن انجراف التربة وتدهور خصوبتها بسبب قطع الأشجار دون تجديدها وحرائق الغابات، وإزالة الغابات الناجمة عن النمو السكاني. وهناك عوامل طبيعية أخرى تبرز أيضاً عملية تدهور التربة¹⁰.

ومن المهم التأكيد على أن أهمية النظام البيئي الصحراوي متميزة ومختلفة عن مشاكل التصحر والجفاف¹¹. فالصحاري هي نوع من النظم الإيكولوجية التي لديها التنوع البيولوجي الخاص بها ويجب الحفاظ عليها. ونتيجة لذلك، يرتبط التصحر¹² ارتباطاً خائفاً بالصحاري القائمة بالفعل لأنه عملية تدريجية لتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة. وهو نتيجة لعدة عوامل منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية (المادة 1 ب) من اتفاقية التصحر. ويمثل تغير المناخ الآن

⁷ José Roberto PEREZ- SALOM, « Les nations unies et la lutte contre la désertification avec examen particulier du cas de la région de la méditerranée et international », revue Hellénique de droit international, N° 1, 1997, p. 89 – 90.

⁸ المادة 7 من اتفاقية التصحر : إيلاء الأولوية لإفريقيا "تعطي الأطراف، في معرض تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، الأولوية للأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة، في ضوء الحالة الخاصة السائدة في هذه المنطقة، وذلك دون إغفال الأطراف من البلدان النامية المتأثرة في الأقاليم الأخرى.

⁹ Maurice KAMTO, « La désertification aperçu écologique pour une convention sur les zones désertique, arides semi aride et sèches subhumides », in Michel Prieur Stéphane DOUMBLE-BILLE, « droit de l'environnement et développement durable », 1994, p. 151.

¹⁰ تتمثل في : الجفاف على مدار السنة، ولاسيما هطول الأمطار غير المتكافئ، والجفاف المتكرر، إلخ.

¹¹ هناك نوعان من الصحاري: الصحاري الساخنة والصحاري الباردة.

¹² يتوقف مصطلح "قابلية التصحر" على الخصائص المناخية المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

موضوعا يتعلق بمكافحة التصحر. أما الجفاف ظاهرة قد تكون طبيعية أو غير طبيعية، وتتفاقم عندما يكون سقوط الأمطار أقل بكثير من القيم العادية مما يؤدي إلى خلل في المياه يؤثر سلبا على نظم إنتاج الموارد¹³. ويمكن أيضا أن يكون سبب الجفاف من قبل البشر، من خلال الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والتربة والري وتدمير الغطاء النباتي، وخاصة الغابات.

ومن ثم فإن اتفاقية التصحر والمصطلحات المستخدمة في الجفاف والتصحر بموجب هذه الاتفاقية جديرة بالتقدير، كما يجب أن تؤخذ في الحسبان بعض النظم الإيكولوجية الهشة. وهي ذات أهمية ولها خصائص مثل الأراضي شبه القاحلة والجبال والأراضي الرطبة والجزر والمناطق الساحلية، وجميعها معرضة للتصحر، ومعظمها لها أبعاد إقليمية التي تتجاوز الحدود الوطنية. وعليه سنتطرق إلى كيفية حماية القانون البيئي الدولي للغابات من التصحر والجفاف، سواء في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة أو الجافة شبه الرطبة، وإعادة تشجير الغابات الطبيعية والتعامل معها.

تعد اتفاقية مكافحة التصحر أول اتفاقية بيئية دولية وقعت بعد ريو، وقد أثارت اهتمام المجتمع الدولي بهذه المشكلة ذات البعد العالمي، سواء بالنسبة لموقعها أو أسبابها أو أثارها¹⁴، هذه الاتفاقية هي أداة تركز على التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفقا ل Stéphane DOUMBE-BILLE "إنها أول صك عالمي ملزم يعبر عن توافق الآراء العالمية الجديدة لإدارة الكوكب والتحرك نحو إقامة شراكة حقيقية بين الجهات الدولية الرئيسية، بما في ذلك الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهكذا أصبح وضع الاتفاقية مسألة رئيسية، لاسيما فيما يتعلق بطابعها المثالي في كيفية طرح المشاكل البيئية العالمية الآن وحلها، وهذا يعني في سياق الاستدامة"¹⁵.

¹³ المادة 1 الفقرة ج من اتفاقية التصحر تنص على مايلي: "يعني مصطلح الجفاف الظاهرة التي تحدث طبيعيا وتوجد عندما ينخفض الهطول انخفاضا ملحوظا فيصبح دون المستويات الطبيعية المسجلة. مما يسبب اختلالا هيدرولوجيا خطيرا يؤثر تأثيرا سلبا على نظم الإنتاج لموارد الأراضي".

¹⁴ Voir la Convention de Paris de 1994 sur la désertification pour S. DOUMBE-BILLE, professeur de droit public, Université du Littoral, Boulogne-sur-Mer, expert juridique de l'Union mondiale pour la nature (UICN) aux travaux Comité intergouvernemental de négociation sur la désertification (CIN-D), 1994, p. 143.

¹⁵ M. PRIEUR et S. DOUMBE-BILLE, « Droit, forêts et développement durable, Bruxelles, Bruylant, 1996 p.144.

تهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر(....) في إطار نهج متكامل متسق مع جدول أعمال القرن 21، بهدف الإسهام بتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة¹⁶.

كما نجد أهداف الاتفاقية أيضا في المادة 2 ف 2: فهي تعبر عن أهمية الإجراءات الوقائية المتعلقة بالأراضي التي لم تتعرض للتدهور أو التي تدهورت سطوحيا: "(...) ينبغي الأخذ بإستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد، في المناطق المتأثرة، على تحسين إنتاجية الأراضي، وإعادة تأهيلها، (...)".

تشجع اتفاقية مكافحة التصحر أيضا مشاركة السكان المحليين، والمنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية في الإدارة المستدامة لموارد الغابات، على سبيل المثال: "تتيح المشاركة الفعالة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية من جانب المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين، نساء ورجالا على السواء، ولاسيما مستعملو الموارد (...) "¹⁷.

كما أنه من الضروري الحفاظ على الغطاء النباتي ومنع إزالة الغابات من أجل تجنب التصحر والحفاظ على النظام الإيكولوجي للغابات، الذي يحمي التنوع البيولوجي والمياه الجوفية وتآكل التربة. ويشكل التعاون بين السكان المحليين جزءا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية للاتفاقية، فضلا عن إطار العمل لمكافحة الجوع وتحقيق التنمية البشرية والاستخدام المستدام للأراضي، لدعم تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبموجب المادة 3 (أ)، يجب على الأطراف تنفيذ برامج لمكافحة التصحر بإشراك السكان الأصليين لتسهيل تنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني والمحلي¹⁸.

وفقا لاتفاقية مكافحة التصحر، فإن مكافحة إزالة الغابات يجب أن يكون لها أثر بيئي واجتماعي واقتصادي واسع النطاق، وتهدف إلى تحقيق التزامات للقضاء على الفقر الواردة في إعلان الأمم المتحدة

¹⁶ المادة 2 ف 1 من اتفاقية مكافحة التصحر، مرجع سابق.

¹⁷ المادة 10 (و)، نفس المرجع.

¹⁸ المادة 3 (أ)، من نفس المرجع، تنص على أنه: "ينبغي للأطراف أن تضمن أن يكون اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة التصحر و/أو تخفيف آثار الجفاف قائما على مشاركة السكان والمجتمعات المحلية وأن يجري إيجاد بيئة تمكينية على المستويات الأعلى لتسهيل العمل على الصعيدين الوطني والمحلي".

بشأن الألفية، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما في عامي 1996 و2002، وترتبط هذه الأهداف ارتباطاً وثيقاً بهذه الاتفاقية¹⁹.

جملة القول إن التصحر مشكلة عالمية تتطلب تضافر الجهود على نطاق العالم كله لمقاومتها وأن اتفاقية مكافحة التصحر ملزمة بالتأكيد، ولكنها تهدف إلى موضوع أكثر محدودية من موضوع الغابات فهي لا تحدد بوضوح برنامجاً ينبغي تنفيذه لإدراج الغابات، رغم أن حماية هذه الأنواع وحفظها وإدارتها المستدامة يعتبر إجراءً تصحيحي هام في إطار هذه الاتفاقية لمكافحة التصحر.

2.1- الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1994:

اعتمد الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية²⁰ بعد مؤتمر ريو 1992، حل محل الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام 1983، الهدف منه تيسير التجارة في الأخشاب الاستوائية والتصديق على الصادرات من المصادر المستدامة، تشجيع توسيع منتجات الغابات، تنظيم التجارة في المنتجات الخشبية²¹ وضمان الشفافية في السوق الدولية²²، بالإضافة إلى ذلك كان الغرض الأسمى لاتفاق 1994 هو وضع إطار متعدد الأطراف على أساس غير تمييزي للممارسات التجارية²³.

تم تعزيز الاتفاق لصالح الغابات الاستوائية التي خضعت لمراقبة جادة (المادة 1 د). والواقع أن قراءة (المادة 1 د) تجعل من الممكن تفسير أن الإدارة المستدامة تتصل بمراقبة الغابات بصفة عامة. وينبغي على البلدان المنتجة أن تضع سياسات وطنية لتحقيق توازن بين حماية واستغلال سوق الأخشاب الاستوائية، دون التسبب في أضرار لا رجعة فيها للبيئة. وعليه تهتم الدول المستهلكة وكذلك المنتجة بالامتثال للمعايير القانونية للإدارة المستدامة للغابات الاستوائية، ويمكن لهذه التدابير التجارية أن تساعد بالتأكيد على حماية الغابات²⁴.

¹⁹ المادة 10 فقرة 4 من اتفاقية مكافحة التصحر، مرجع سابق.

²⁰ اعتمدت الاتفاق في 26 يناير 1994، من طرف 28 دولة منتجة و25 دولة مستهلكة، دخل حيز النفاذ في 1 يناير 1997.

²¹ المادة 1 هـ من اتفاقية الأخشاب الاستوائية لعام 1994.

²² المادة 1 ك، نفس المرجع.

²³ المادة 1 ب، نفس المرجع.

²⁴ Michel LAGARDE, « Du rôle du droit national dans la protection des forêts », dans Michel PRIEUR et Stéphane DOUMBE-BILLE, Droit, forêts et développement durable. Actes des 1^{ères} journées scientifiques du Réseau « Droit de l'environnement » de l'AUFELF-UREF à L'Imoges, France, 7-8 novembre 1994, Bruxelles Bruylant, 1996, p. 69-77.

2- المؤتمرات الدولية:

تزايد الاهتمام بقضية حماية الغابات وتكاثفت الجهود العالمية للعودة بالغابات إلى حالتها الطبيعية والمتزنة، وهذا من خلال المبادرات الدولية الأخرى التي اعتمدت بعد مؤتمر ريو والتي تستحق أن يشار إليها لأنها تدعم حماية الغابات، ومن بين هذه المؤتمرات التي سعت إلى حماية الغابات نجد منها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+ 20 وأخير إعلان الغابات 2014.

1.2- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية:

اعتمد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في 13 سبتمبر 2007 من قبل 143 دولة، حيث صوتت ضده 4 دول فقط (أستراليا، كندا، نيوزلندا والولايات المتحدة)، وانسحبت 11 دولة (أذربيجان، بنغلادش، بوتان، بروندي، كولومبيا الإتحاد الروسي، جورجيا، كينيا، نيجيريا، ساموا وأكرانيا)²⁵. أيدت منظمة العمل الدولية اعتماد الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وتعهدت بتعزيزه. كما شددت على أهمية النهج والمبادئ الواردة في الاتفاقية رقم 169²⁶ المتعلقة بالأهالي والقبائل، وتصر على ضرورة التصديق على هذه الاتفاقية.

يمكن استنتاج العلاقة الموجودة بين الشعوب الأصلية والغابات من خلال ارتباطهم الوثيق بالأرض، ونمط حياتهم التقليدي. فبالنسبة للشعوب الأصلية، تعتبر الغابات مصدرا رئيسيا للدخل والمهنة استنادا إلى معارفهم وخبراتهم، وقد يكون هؤلاء الأشخاص مفتاح لإدارة أكثر استدامة للغابات. ومن ثم يبدو أن هذا التدوين لحقوق الشعوب الأصلية يتماشى مع روح وأحكام حماية الغابات وحفظها.

بعض المقالات تستحق أن يتم تسليط الضوء عليها، وينطبق ذلك بوجه الخصوص على المادة 32 فقرة 2 من إعلان حقوق الشعوب الأصلية، التي تتعامل مع استغلال الموارد الطبيعية على أراضي السكان الأصليين، فضلا عن واجب الحصول على موافقتها على أي نوع من أنواع الاستغلال: "على الدول أن تتشاور وتتعاون بحسن نية مع الشعوب الأصلية المعنية من خلال المؤسسات التي تمثلها

²⁵ Le texte de la Déclaration sur les droits des peuples autochtones figure dans son intégralité sur le site Pro 169 de la Nations unies, Disponible sur le site : http://fr.pro169.org/?page_id=23, consulté le 15/09/2017.

²⁶ Convention 169 concernant les peuples indigènes et les pays indépendants, OIT, Genève, 1989.

للحصول على موافقتها الحرة والمستنيرة قبل إقرار أي مشروع يؤثر في أراضيها أو أقاليمها ومواردها الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى".

وبطريقة مماثلة، فإن المادة 26 فقرة 2 تنص على ما يلي: "للشعوب الأصلية الحق في امتلاك الأراضي والأقاليم والموارد التي تحوزها بحكم الملكية التقليدية أو غيرها من أشكال الشغل أو الاستخدام التقليدية، والحق في استخدامها وتنميتها والسيطرة عليها، هي والأراضي والأقاليم والموارد التي اكتسبتها بخلاف ذلك".

كما تنص الفقرة 3 من نفس المادة على أنه: "تمنح الدول اعترافا وحماية قانونيين لهذه الأراضي والأقاليم والموارد. ويتم هذا الاعتراف مع المراعاة الواجبة لعادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها ونظمها الخاصة بحياة الأراضي".

وأخيرا يمكن القول أن الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية يعد من الصكوك الهامة ذات العلاقة بحماية الغابات كما أنه يؤدي دورا هاما في الحفاظ على موارد الغابات واحترام كرامة الشعوب الأصلية.

2.2- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تنفيذا لقرار الجمعية العامة 64/236 (UNCSD)²⁷ من 20 إلى 22 جوان 2012 في ريو دي جانيرو (البرازيل) بعد مرور 20 سنة عن مؤتمر ريو 1992 وعرف باسم ريو + 20²⁸، ضم هذا المؤتمر العديد من رؤساء الدول والحكومات وممثليهم، وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

²⁷ القرار رقم 64/236، المؤرخ في 24 ديسمبر 2009، المتضمن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جوان 2012.

²⁸ Voir, La Note de Conventions Réguler la Mondialisation, « Rio + 20 : Quel bilan pour le droit de l'environnement ? », n° 9, 6 novembre 2012. Disponible sur le site : <http://convention-s.fr/notes/rio-20-quel-bilan-pour-levolution-du-droit-de-lenvironnement>, consultée le 05/09/2017.

ركز هذا المؤتمر على هدفين اثنين²⁹: أولهما التنمية المستدامة من أجل الاقتصاد الأخضر³⁰ والقضاء على الفقر، وثانيهما تحديد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. كما تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سياسية مركزة، سميت "المستقبل الذي نصبو إليه" تطرق فيها إلى مجالات عديدة ذات أولوية تحتاج إلى عناية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في القضاء على الفقر، الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، الطاقة السياحة المستدامة، الوظائف اللائقة، المدن المستدامة، والمياه والمحيطات ومخاطر الكوارث. على أي حال كان الهدف العام لمؤتمر ريو +20 طموحا، لأنه كان متعلقا "بتوليد التزام سياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز والفجوات المتبقية في تنفيذ نصوص مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الناشئة"³¹.

فيما يخص مسألة الغابات، فإن الفقرة المتعلقة بالغابات هي في الواقع مخيبة للآمال للغاية، حيث شددت الدول فقط "على أهمية الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناس وعلى فوائد الإدارة المستدامة للغابات"³²، ودعا المؤتمر إلى "تعزيز أطر الإدارة السليمة للغابات وسبل تنفيذها، وفقا للصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات"³³، كما دعا أيضا إلى "التنفيذ العاجل للصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بمناسبة الإعلان عن إطلاق السنة الدولية للغابات"³⁴.

مما سبق نلاحظ أن هنا مرة أخرى تم استبعاد صراحة حماية الغابات عن طريق الصكوك الملزمة قانونا، رغم إبراز هذا المؤتمر علاقة الغابات بمسألة تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها محركا وخيارا لا يمكن التخلف عنه، كما تلت هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بحماية الغابات³⁵.

²⁹ Mario BETTATI, « Le Droit international de l'environnement », Odile Jacob, Paris, 2012, p 21.

³⁰ يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاقتصاد الأخضر" على أنه: "نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة".

³¹ Voir, La Note de Conventions Réguler la Mondialisation, Op. cit.

³² أنظر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20، البند 10 من جدول الأعمال، الوثيقة الختامية للمؤتمر "المستقبل الذي نصبو إليه" 20-22 جوان 2012، المادة 193، متوفر على الموقع: undocs.org/ar/A/CONF.216/L.1، تاريخ الإطلاق 2017/09/06.

³³ أنظر، المادة 193 من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20، نفس المرجع.

³⁴ أنظر المادة 194، نفس المرجع.

³⁵ من أهم هذه المؤتمرات نذكر ما يلي:

3.2- إعلان الغابات 2014:

يعد إعلان نيويورك بشأن الغابات الذي تم توقيعه في أواخر سبتمبر 2014 في قمة الأمم المتحدة للمناخ³⁶، من أجل تكريس توافق عالمي للآراء في الإدارة والمحافظة والاستغلال الإيكولوجي لكل أنواع الغابات³⁷، إعلانا سياسيا يجمع بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، بما في ذلك الشعوب الأصلية، الهدف منه تخفيض معدل فقدان الغابات الطبيعية إلى حوالي النصف بحلول عام 2020

= مؤتمر باريس ديسمبر 2015، والذي خرج باتفاق باريس لتغير المناخ وتم التوقيع عليه في نيويورك في 22 أبريل 2016 من قبل 195 دولة من أبرز نقاط الاتفاق "تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين" وب "متابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية" وهذا يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقة البديلة وإعادة تشجير الغابات".

- مؤتمر مراكش (المغرب) من 7 نوفمبر إلى 18 نوفمبر 2016، شاركت فيه 196 دولة، جاء هذا المؤتمر لتكملة مؤتمر باريس الذي أحرز تقدما مهما، ولبلورة مختلف المحاور المنصوص عليها في اتفاق باريس المتعلقة بخفض الاحتباس العالمي لأقل من درجتين، كما تم الإعلان عن عدة مشاريع لحماية وتأهيل واستدامة إدارة الغابات في جميع أنحاء العالم.

- مؤتمر بون (ألمانيا) من 6 إلى 17 نوفمبر 2017، تضمن انعقاد الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والجزء الثاني من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، ركزت أهدافه على مناقشة وتحديد آليات الحد من التغيرات المناخية. ويأتي على رأس الأهداف الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وخفض درجة حرارة كوكبنا التي تزداد بشكل يهدد بذوبان المناطق القطبية وإغراق سواحل وجزر وتدمير مناطق تهدد مصادر حياة البشر، بالإضافة إلى إحراز تقدم في تطبيق اتفاق باريس حول المناخ.

- مؤتمر بولندا، انعقد في مدينة كاتوفيس البولندية من 2 إلى 14 ديسمبر 2018، تم خلاله الموافقة على برنامج اتفاق باريس، ودعت الأمم المتحدة إلى رفع سقف الطموح لهزيمة التغير المناخي، كما أنهت وفود نحو 200 دولة في مؤتمر بولندا وضع كتاب قواعد مشترك يهدف إلى تنفيذ مقررات اتفاق باريس للمناخ للحد من ارتفاع حرارة الأرض.

- مؤتمر مدريد، انعقد في مدينة مدريد الإسبانية من 2 إلى 14 ديسمبر 2019، تميز هذا المؤتمر بالفشل حيث فشلت قمة الأمم المتحدة للمناخ في التوصل إلى اتفاق حول قواعد أسواق الكربون الدولية، وهو الشق الأخير في الدليل الإرشادي التابع لاتفاقية باريس للمناخ، كما أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطوان غوتيريس خلال اختتام القمة اجتماعها قال فيه "أشعر بخيبة أمل من نتائج القمة، فقد ضيع المجتمع الدولي فرصة مهمة لإظهار المزيد من الطموح للتخفيف من أزمة المناخ والتكيف معها وتوفير التمويل اللازم لذلك". كما اتهمت الولايات المتحدة في التي ستسحب من اتفاق باريس في هذه القمة بلعب دور المفسد في عدد من القضايا الحيوية بالنسبة للدول المعرضة للكوارث المناخية.

- فيما يخص اتفاق غلاسكو 2020، الذي كان من المقرر أن ينعقد في مدينة غلاسكو باسكتلندا من 9 إلى 20 نوفمبر 2020 فقد تأجل للعام المقبل بسبب جائحة فيروس كورونا، كان هذا المؤتمر المتمحور حول التنوع الحيوي سيشكل فرصة للآلاف من الأطراف الفاعلة في حفظ الطبيعة من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء، لتحديد أولويات ومباشرة تحركات جديدة لحماية الأنظمة البيئية التي يعرضها الإنسان للخطر مع أنها أساسية لاستمراره. كما لا يمكن أن ننسى أن انتشار فيروس كورونا في المدن قد أدى إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وقد اعتبره الخبراء انجاز لصالح الإنسانية التي تعيش في أزمة بسبب هذه الجائحة.

³⁶ انعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية في 23 سبتمبر 2014 جمعت هذه القمة مائة من رؤساء الدول بالإضافة إلى الوزراء وقادة المنظمات الدولية ومجتمع الأعمال التجارية والتمويل والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية منشور على الموقع: www.forestdeclaration.org، تاريخ الإطلاع 2017/09/06.

³⁷ هذه الفكرة ظهرت في البداية في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في جانفي 2014، والمسودة الأولى للإعلان تمت صياغتها من قبل خبراء المناخ CLIMATE.ADVISERS وهي مؤسسة بحث تعمل في واشنطن. تم تطويره بعد ذلك بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لتفصيل أكثر راجع:

Mohamed Ali MEKOUAR, « La déclaration de New York sur les Forêts du 23 septembre 2014 : Quelle valeur ? », Revue juridique de l'environnement, Lavoisier, 3, (volume 40) 2015, p. 475.

والعمل على وضع حد لها بحلول عام 2030³⁸، كما يدعو إلى استعادة 350 مليون هكتار من الغابات والأراضي المتدهورة بحلول عام 2030³⁹ أي ذات مساحة أكبر من أراضي الهند.

تحقيق هذه الأهداف سيؤدي إلى القضاء على 4.8 إلى 8.8 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً⁴⁰، أي ما يعادل الانبعاثات الحالية للولايات المتحدة، وفي هذا السياق قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون "إن إعلان نيويورك يهدف إلى الحد من تلوث المناخ بمقدار أكبر من الانبعاثات السنوية للولايات المتحدة"، وأضاف "أن الغابات ليست فقط جزء أساسية من حل مشكلة المناخ، ولكنها مفيدة للغاية لجميع أفراد المجتمع".

أعلنت الكيانات التي وقعت إعلان نيويورك عن إجراءات وشركات ملموسة لتوضيح التزامهم لتنفيذ الإعلان وتشمل هذه:

- وسطاء المواد الخام الذين يطالبون بالسياسات العامة للقضاء على إزالة الغابات.
- التزام الشعوب الأصلية لحماية مئات الملايين من الهكتارات من الغابات الاستوائية.
- تم تسجيل التزامات جديدة من حكومات بلدان الغابات لتخفيض من إزالة الغابات أو استعادة الأراضي المتدهورة.
- وضع برامج ثنائية ومتعددة الأطراف جديدة للدعم المالي من أجل الحد من إزالة الغابات على مدى السنوات الست الأخيرة.

في حين أن الإعلان يتحدث عن القضاء على إزالة الغابات في سلاسل إنتاج المواد الخام والمنتجات الاستهلاكية، غير أنه لا يذكر المشكلة الأساسية لمعرفة النموذج الحالي للإنتاج والاستهلاك ويعد هذا النموذج محرك الطلب الذي يتم من خلاله الحفاظ على الاستهلاك المفرط والمتزايد باستمرار

³⁸ راجع الهدف الأول من إعلان نيويورك بشأن الغابات، 2014، مرجع سابق.

³⁹ الهدف الخامس من إعلان نيويورك 2014، الذي ينص على: "استعادة 150 مليون هكتار من الأراضي الحرجية المتدهورة أو تطهيرها قبل عام 2020، وزيادة معدل الاسترجاع العام فيما بعد وذلك باستعادة 200 مليون هكتار على الأقل بحلول عام 2030".

⁴⁰ راجع إعلان نيويورك بشأن الغابات 2014، ص 2، مرجع سابق.

للأقلية من البشر، والتي تتركز في المراكز الحضرية الكبيرة وخاصة في بلدان نصف الكرة الشمالية⁴¹. كما لم يذكر الإعلان استحالة تعميم هذا المستوى الحالي من الاستهلاك لأنه لا توجد "مواد طبيعية" للقيام بذلك، كما أنه لا يتحدث عن كيفية الحد من إزالة الغابات بشكل فعال⁴².

في الأخير ما يمكن قوله أن الالتزامات التي جاء بها إعلان نيويورك بشأن الغابات ما هي إلا التزامات طوعية، نظرا لكون تنفيذها ليس إلزاميا، كما ليس لديه نتيجة إيجابية لإظهارها.

الخاتمة: وفي النهاية، يمكن القول بأنه رغم كل الجهود المبذولة لحماية الغابات إلا أنها في تدهور مستمر فخلال مؤتمر ريو لسنة 1992 كان الإطار القانوني للغابات منعدم تقريبا وبعد ريو عرف تطورا نوعا ما حيث تركزت التطورات حول الاتفاقيات والمؤتمرات التي جاءت بعد مؤتمر ريو 1992 غير أن هذه المبادرات المعتمدة لصالح حماية الغابات والحفاظ عليها لم تقرر آليات كافية وفعالة لحماية الغابات.

⁴¹ La Journée internationale des forêts de l'ONU, Document d'information du Mouvement Mondial pour les Forêts Tropicales (WRM), et son thème: « Forêts, climat, changement », Quel changement ?, 2015, p.4 Disponible sur le site : <http://www.wrm.org.uy>, consultée le 06/09/2017.

⁴² Ibid, p. 4.